الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 February 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٣ من جدول الأعمال*

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا

أولا- الأداء الاقتصادي

ألف- ضعف أداء النمو وآفاقه

١- لقد بلغ النمو في أفريقيا أدنى مستوياته مسجّلا ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، ولكن كان من المتوقع أن يتعافى ليبلغ ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤، وأن ينتعش بعدها ليبلغ ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥ ثم ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٦ (انظر الشكل ١). ويُعزى هذا التعافي في المقام الأول إلى زيادة الاستهلاك الخاص بفضل تخفيف الضغوط التضخمية، وهو ما يعزز القوة الشرائية للأسر المعيشية. ثم إن التحسن في الأداء التجاري والانفراج التدريجي في الأوضاع المالية العالمية المتسمة بالتقييد يساهمان هما أيضا في هذا النمو.(١)

٢- ولكن في الاقتصادات التي تعتمد على الموارد بكثافة، من المتوقع أن يتراجع النمو بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية نتيجةً لتحسن ظروف التوريد، خاصة في الطاقة

* E/ECA/COE/43/1

(١) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Steady but Slow: Resilience amid Divergence* (Washington, D.C., 2024); World Bank, *Tackling Inequality to Revitalize Growth and Reduce Poverty in Africa*, No. 29, *Africa's Pulse* (Washington, D.C., 2024).

والسلع الغذائية، وذلك رغم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة.[٢] ومن المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا نموَّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث يُتوقع أن يستقر هذا الأخير عند حوالي ٢٫٨ في المائة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٦ (انظر الشكل ١)، متأثرا أساسا بانخفاض معدلات التضخم المرتبطة بسياسة تخفيف القيود النقدية التي انتُهجت لدعم النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية. وقد تؤدي المخاطر الاقتصادية العالمية، وأنماط الطقس غير المواتية، واضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، والزيادات في أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، إلى إعاقة النموّ في الأجلين القصير والمتوسط في أفريقيا.

الشكل ١:

نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، ٢٠٢٢-٢٠٢٦

(النسبة المئوية)

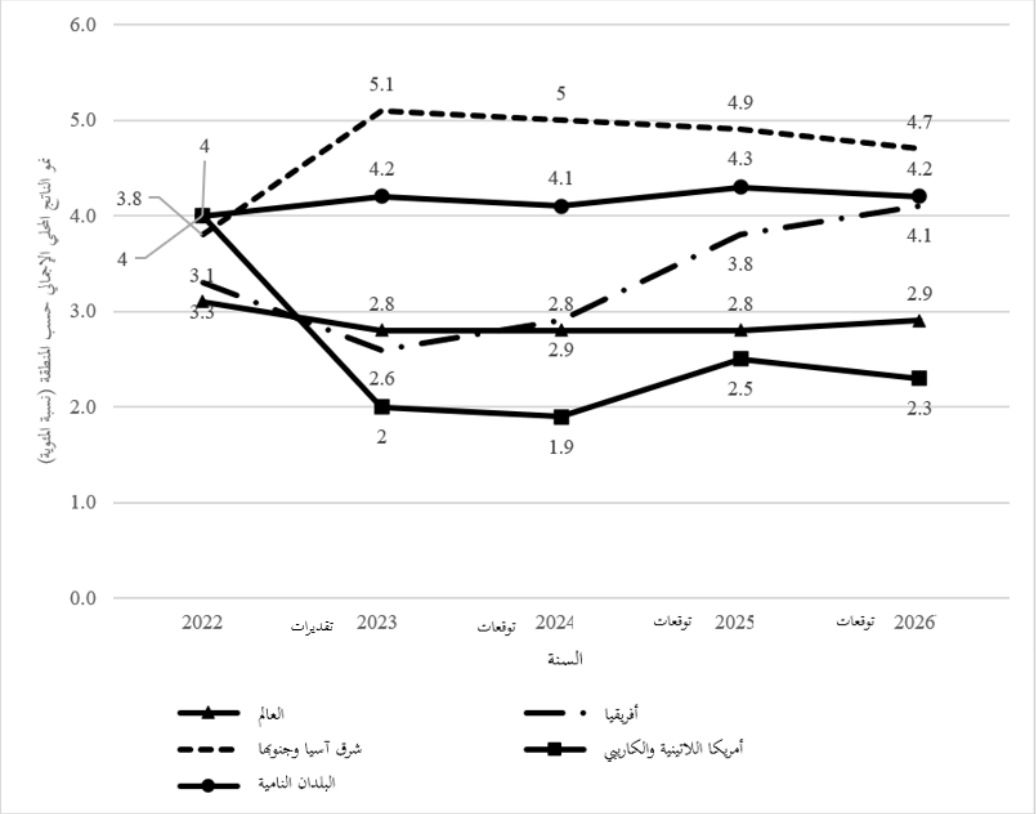

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, “World economic situation and prospects 2024: mid-year update” (United Nations, 2024).

[٢] World Bank, *Global Economic Prospects, January 2025* (Washington, D.C., 2005).

باء- الاستهلاك الخاص: محرك النمو في ٢٠٢٤-٢٠٢٥

٣- من المرجح أن تظل زيادة الاستهلاك والاستثمار الخاصين المحركين الرئيسيين للنمو في أفريقيا في الأجلين القصير والمتوسط (انظر الشكل ٢). ورغم الدور الحاسم الذي اضطلعت به التجارة في انتعاش النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في عام ٢٠٢٣، فإن مساهمتها في النمو أخذت في التراجع في العديد من البلدان، وكانت مساهمتها في النمو الإجمالي في أفريقيا ضئيلة جدا منذ جائحة كوفيد-١٩. وفي المستقبل، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية أن تعيد التوازن إلى مصادر نموها بترجيح التجارة والاستثمار على الاستهلاك. ويشير الشكل ٢ إلى أن البلدان التي تستمد معظم ناتجها المحلي الإجمالي من التجارة تميل إلى النمو بسرعة أكبر، وهو ما يوحي بالحاجة إلى سياسات استراتيجية تدعم التجارة. وقد يساعد تعزيزُ عملية تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مقترنا بسياسات صناعية مرسومة بعناية، في تحسين القدرة التنافسية، وذلك بفضل مكاسب الإنتاجية المدفوعة بالتكنولوجيا وبفضل تعزيز المهارات، من بين أمور أخرى.

الشكل الثاني:

مكونات النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠٢٠-٢٠٢٥

(بالنقاط المئوية)

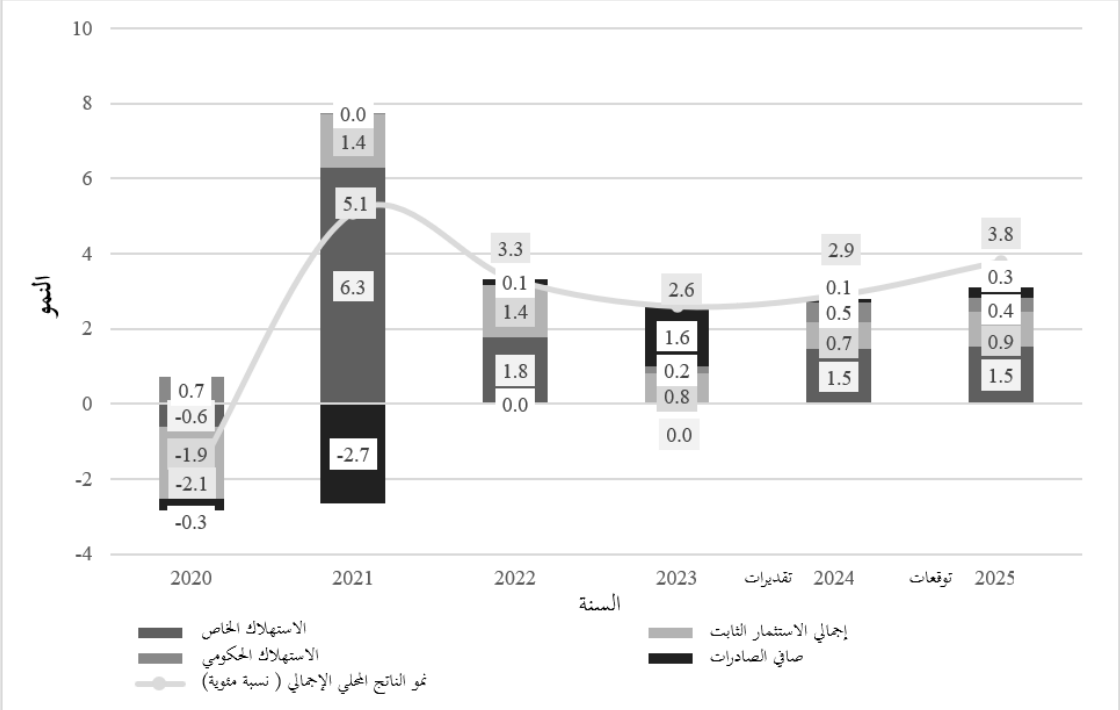

المصدر: Economic Commission for Africa (ECA) calculations based on data from Economist Intelligence Unit (2024). EIU Database. Available at: https://viewpoint.eiu.com/data/ (accessed in December 2024) and *World Economic Situation and Prospects 2025*

(انظر الشكل ١)

جيم- التحسن المتوقع في الأداء المالي في عام ٢٠٢٥

٤- واجهت البلدان الأفريقية تحديات مالية كبيرة منذ ذروة جائحة كوفيد-١٩، وذلك في غمرة محاولتها تحقيق التوازن بين مستويات الدين العام المرتفعة، وارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة الاحتياجات في مجال الإنفاق العام. وهي لا تزال تعاني من ضيق شديد في هامش المناورة المالي المتاح لها، بسبب ارتفاع مستويات الديون وأسعار الفائدة، وقوة الدولار الأمريكي، وضعف النمو الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك، يُتوقع من معظم الحكومات تشديد سياساتها المالية لتقليص العجز في ميزانياتها وتخفيف أعباء دينها العام. وكان من المتوقع أن يتسع متوسط العجز المالي للبلدان الأفريقية قليلا في عام ٢٠٢٤، وأن يعود بعد ذلك إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٦ مع استعادة البلدان تدريجيا أوضاعَها المالية عن طريق خفض إنفاقها وتنفيذ استراتيجيات لزيادة إيراداتها الداخلية. ومن المتوقع أن يتقلص متوسط العجز من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥ و٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٦ (انظر الشكل ٣). ويمكن أن يعُزى اتساع العجز في عام ٢٠٢٤ في المقام الأول إلى الزيادة الطفيفة في الرصيد الأولي (الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية، باستثناء مدفوعات الفائدة) نتيجة للخطوات المتخذة للتخفيف من أثر أسعار الأغذية المرتفعة نسبيا الناجمة عن زيادة صافي تدفقات رأس المال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملة في بعض البلدان ونتيجةً لضعف إيرادات الصادرات، لا سيما في الاقتصادات التي تستخدم الموارد بكثافة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضعف الطلب من الصين.

الشكل ٣:

الميزان المالي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٦

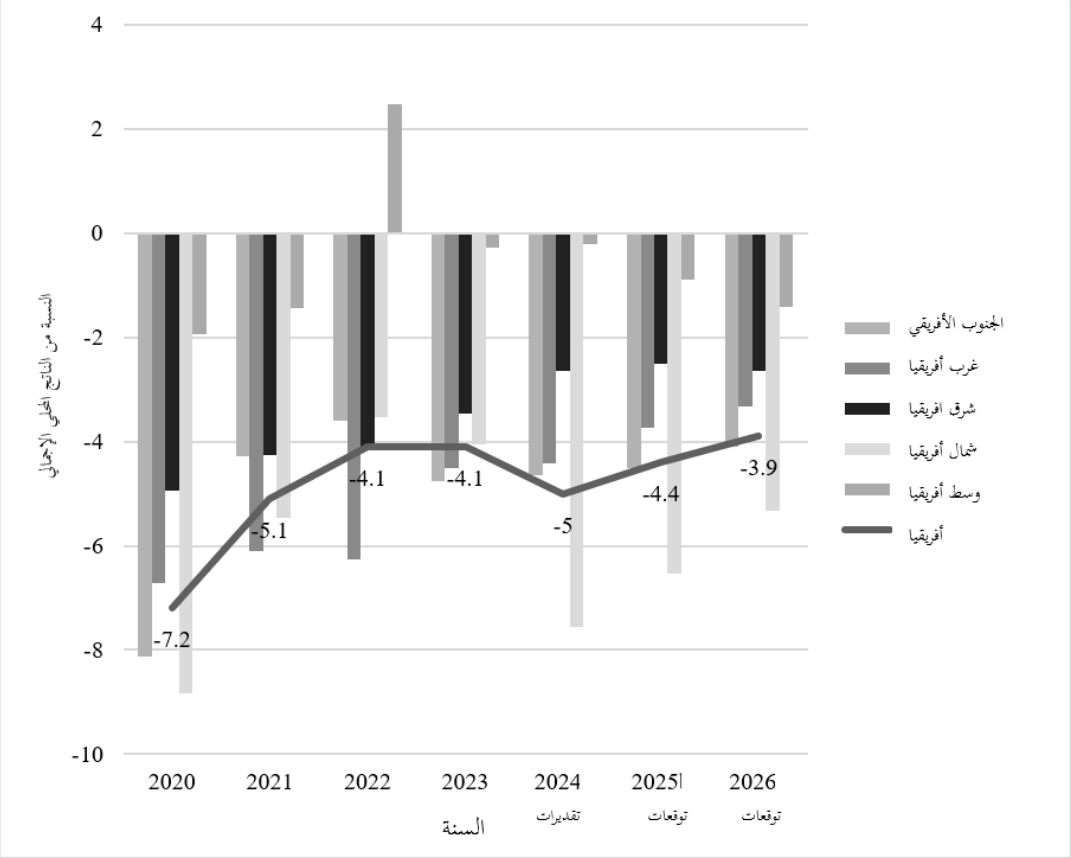

المصدر: ECA calculations based on International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database. Available at www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/April (accessed on 22 August 2024).

٥- وشمال أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة في أفريقيا التي يُتوقع أن يتسع فيها متوسط العجز المالي حسب البلد في عام ٢٠٢٥، حيث سيزيد من ٤,١ في المائة إلى ٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل ٣). وتُعزى هذه الزيادة في العجز المالي إلى نقص الإيرادات الضريبية وارتفاع مدفوعات الديون. ومن المتوقع أن تُقلِّص المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا متوسط العجز المالي لديها. ووفقا للتقديرات، كان من المتوقع أن يشهد الجنوب الأفريقي متوسط عجز مالي قدره ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حسب كل البلد في عام ٢٠٢٤، بسبب تصاعد تكاليف خدمة الديون التي أثرت على قدرة الإنفاق المالي لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية. وعلى المنوال نفسه، من المتوقع أن يعزز غرب أفريقيا مركزه المالي عن طريق خفض متوسط عجز ميزانيته حسب كل البلد من ٤,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، وذلك بفضل التحسن الذي شهدته الأوضاع المالية لبلدان مثل سيراليون وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا. وأخيرا، تشير التقديرات إلى أن وسط أفريقيا لديه أصغر متوسط عجز في عام

٢٠٢٤، يليه شرق أفريقيا. وبحسب التوقعات، ستستمر الحال على ما هي عليه في عام ٢٠٢٥.

٦- وعادة ما تميل السياسات المالية في أفريقيا إلى مسايرة الدورات الاقتصادية، باستثناء ملحوظ يتمثل في استجابة القارة للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٩.[٣] وقد اكتسب اعتماد سياسات معاكسة للتقلبات الدورية في أفريقيا أهميةً في أثناء تلك الأزمة، وجرى توطيد ذلك في أثناء جائحة كوفيد-١٩. وشهدت الأزمتان قيام البلدان الأفريقية بتنفيذ سياسات مالية ونقدية منسقة لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، وإن كان نطاق التدخل أكبر في أثناء الجائحة بسبب تأثيرها الاقتصادي الواسع والممتد. فالسياساتُ المعاكسة للتقلبات الدورية تُعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية وتتيح هامش مناورة مالي يسمح بتدخلات معاكسة للتقلبات الدورية، لكن مستويات الدين المرتفعة تحُد من قدرة العديد من البلدان الأفريقية على الحفاظ على مثل هذه السياسات أو على دعم الاستثمارات العامة.

دال- تزايد عبء خدمة الديون

٧- يؤدي التزايد السريع للعبء الناجم عن خدمة الديون إلى تقليص الموارد المخصصة للخدمات العامة الأساسية والاستثمار في البلدان الأفريقية. فقد ارتفعت خدمة الدين الخارجي بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ١,٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٢ وارتفعت بوصفها نسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي بنحو ٧ نقاط مئوية في أثناء الفترة نفسها (انظر الشكل ٤). وارتفع متوسط مدفوعات الفائدة من ١٩ في المائة من الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٩ إلى نحو ٢٧ في المائة في عام ٢٠٢٤، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن بعض أكبر اقتصادات القارة (بما في ذلك أنغولا وأوغندا وغانا ومصر ونيجيريا) سددت في السنوات الأخيرة مدفوعات فائدة تجاوزت مجموع إنفاقها على التعليم والصحة. ويعكس هذا الوضع ما تواجهه البلدان الأفريقية من مفاضلة قاسية بين أولوياتها التنموية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠٢٥).[٤]

[٣] Louis Kasekende, Zuzana Brixiova and Leonce Ndikumana, “Africa: Africa’s counter-cyclical policy responses to the crisis”, *Journal of Globalization and Development*, vol. 1, No. 1 (2010).

[٤] Department of Economic and Social Affairs, *World Economic Situation and Prospects 2025* (New York, United Nations, 2025).

الشكل ٤:

خدمة الديون الخارجية في أفريقيا، ١٩٩٥-٢٠٢٢

(النسبة المئوية)

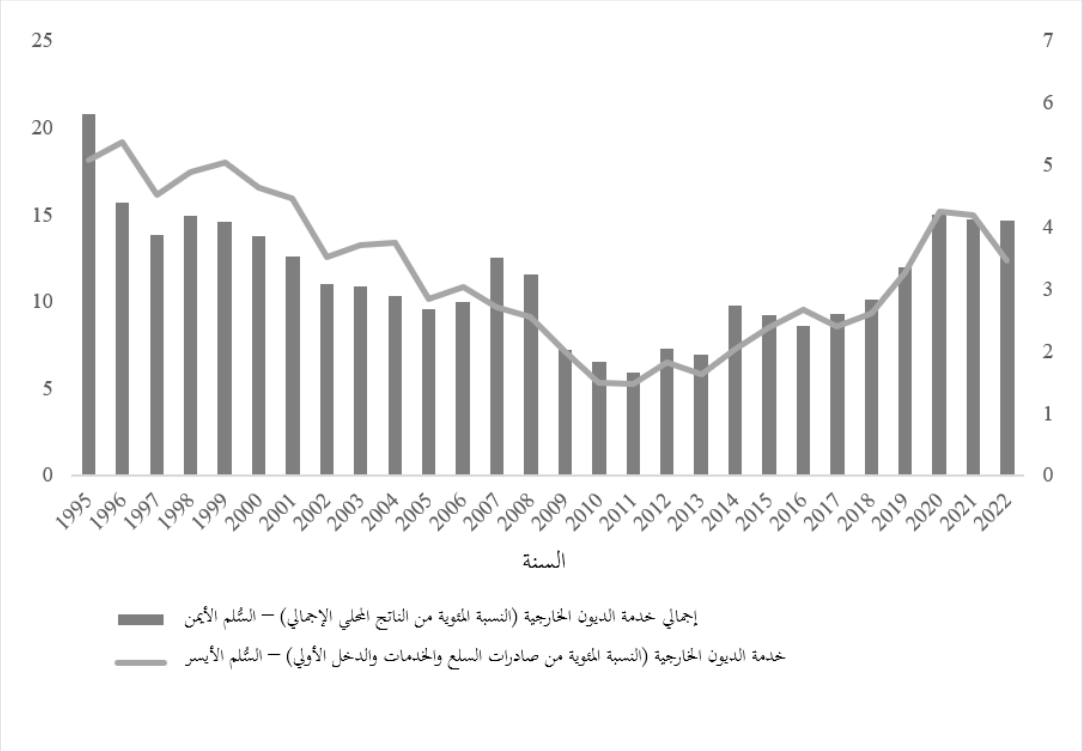

المصادر: World Bank, “Debt service on external debt, total (TDS, current US$)”, International Debt Statistics database. Available at https://databank.worldbank.org/source/international-debt-statistics (accessed in November 2024); and World Bank, “GDP (current US$)”, World Development Indicators database. Available at https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.CD&country (accessed in November 2024).

هاء- مواطن الضعف المتعلقة بالديون لا تزال شديدة

٨- تشير التقديرات إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا قد انخفضت من ٦٧,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٦٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤ ومن المتوقع أن تنخفض مرة أخرى إلى ٦٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل ٤)، رغم استمرار ارتفاع مستويات الديون في بعض البلدان. ويجد هذا الانخفاض سندا له في العودة إلى سياسة مالية طبيعية في أعقاب مستويات الدعم غير المسبوقة في أثناء الأزمات المتعددة، إلى جانب النمو القوي وتقلص العجز المالي. ومن المتوقع أن تنخفض مدفوعات الديون الكبيرة التي تسددها البلدان الأفريقية في عام ٢٠٢٥ بعد أن بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٤، فضلا عن أن تحديات التمويل المستمرة ترغم البلدان على خفض الإنفاق العام الضروري وإعادة توجيه مواردها نحو خدمة الديون. وفي عام ٢٠٢٤، تشير التقديرات إلى أن أفريقيا تكبدت ١٦٣ مليار دولار من الإنفاق على تكاليف خدمة الديون، وذلك بزيادة ١٢ في المائة تقريبا عن العام السابق. ورغم توقع انخفاض تكاليف خدمة الديون في عام ٢٠٢٥، إلا أنها ستظل

أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في الأجلين القصير والمتوسط. ولا تزال مواطن الضعف شديدة، حيث تواجه بعض البلدان أسعار فائدة مرتفعة، وتقلبا في المالية العامة، وتراكم المتأخرات، وتأثير الصدمات الخارجية الذي طال أمده. وتشير التقديرات إلى أن شمال أفريقيا كان المنطقة دون الإقليمية التي سجلت أعلى نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، حيث بلغت ٧٦ في المائة، بينما تشير التقديرات إلى أن شرق أفريقيا سجل أدنى نسبة، وهي ٣٩,٢ في المائة (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥:

إجمالي الديون الحكومية في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٦

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

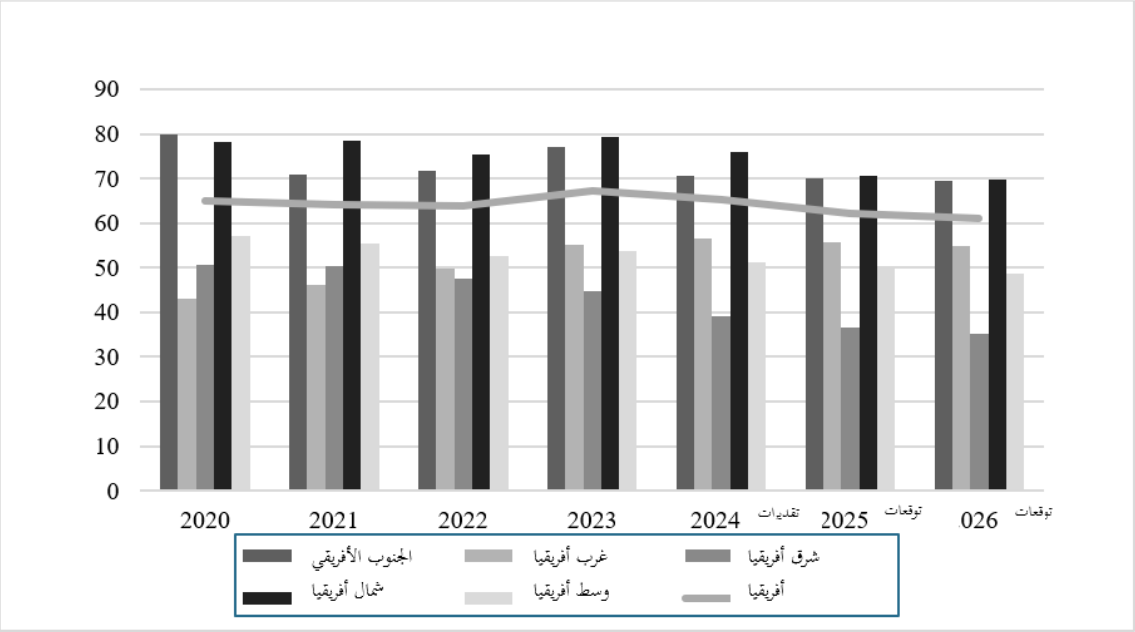

المصدر: (انظر الشكل ٣) World Economic Outlook Database

واو- تخفيف الضغوط التضخمية

٩- رغم تشديد السياسات النقدية في العديد من البلدان الأفريقية، لا يزال تضخم أسعار الاستهلاك مرتفعا باستمرار في المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن المعدل المتوسط لكل بلد قد انخفض انخفاضا طفيفا من ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ١٦,١ في المائة في عام ٢٠٢٤ ومن المتوقع أن ينخفض بحدة أكثر ليبلغ ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٥ و٩,٩ في المائة في عام ٢٠٢٦ (انظر الشكل ٦). وتعكس الزيادة في عام ٢٠٢٤ استمرار ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض قيمة العملة وعدم التوازن بين العرض والطلب في أسواق الغذاء المحلية والعالمية.[٥] ومع ذلك، من المرتقب أن يساهمَ تأثير الانخفاض المتوقع في الأسعار الدولية

[٥] African Development Bank, *African Economic Outlook 2024: Driving Africa's Transformation: The Reform of the Global Financial Architecture* (Abidjan, 2024).

للأغذية والطاقة الناجم عن زيادة إمدادات الطاقة العالمية، وضُعف انتقال الآثار غير المباشرة لتقلبات سعر الصرف إلى التضخم الكلي، في انخفاض معدل التضخم في عام ٢٠٢٥.[٦]

الشكل ٦:

تضخم أسعار الاستهلاك، ٢٠٢٠-٢٠٢٦

(النسبة المئوية)

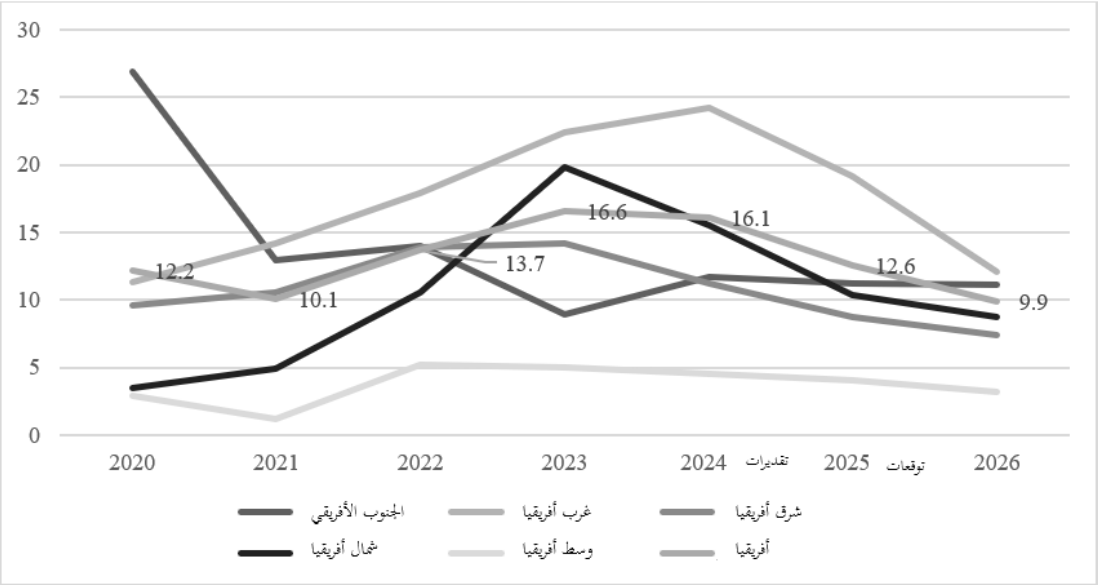

المصدر: "World economic situation and prospects 2024" (see figure I).

١٠- ووفقًا للتقديرات، كان غرب أفريقيا المنطقة دون الإقليمية التي سجلت أعلى معدل للتضخم في عام ٢٠٢٤، وذلك بنسبة ٢٤,٢ في المائة، وسجل وسط أفريقيا أدنى معدل، وذلك بنسبة ٤,٦ في المائة. وقد انخفض معدل التضخم في ثلاثٍ من المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية والطاقة لم ترتفع إلا ارتفاعا معتدلا.[٧] غير أنه، في بعض المناطق دون الإقليمية، بقيت الأسعار مرتفعة نسبيًّا في معظم البلدان لأن انخفاض غلّة المحاصيل الزراعية الناجم عن الطقس الجاف تسبب في شح المواد الغذائية وزيادة تكلفتها، ولأن أسعار الواردات ارتفعت بسبب انعكاسات تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن الانخفاض الكبير في قيمة العملات، وهو ما أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية.[٨]

[٦] IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: a tepid and pricey recovery* (Washington, D.C., 2024); Department of Economic and Social Affairs, "World economic situation and prospects 2024: mid-year update" (United Nations, 2025).

[٧] Department of Economic and Social Affairs, "World economic situation".

[٨] IMF, *Regional Economic Outlook*.

١١- وتشير البيانات الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٢٤ إلى قدرة السياسة النقدية على الجهود المالية ودعم النمو، لأن بإمكانها أن تتيح للبلدان الأفريقية هامشا أكبر لخفض أسعار الفائدة لديها. ويبين الشكل ٧ أن معدلات الفائدة في السياسة النقدية بالقيمة الحقيقية آخذة في الزيادة في جميع بلدان أفريقيا باستثناء عدد قليل منها. وعندما تكون معدلات التضخم آخذة في التراجع، يمكن لسياسةٍ نقديةٍ أكثر مرونة أن تدعم استقرار الأسعار إلى حد كبير. وعندما تكون معدلات التضخم في حالة ارتفاع أو لا تزال أعلى من المعدلات المستهدفة، عندئذ يحتاج الأمر إلى تشديد السياسة النقدية أكثر إلى أن ينخفض التضخم بقوة ويكون من المتوقع رجوعه إلى النطاق المستهدف.[٩]

[٩] المرجع نفسه

الشكل ٧:

المعدلات الحقيقية وفقًا للسياسة النقدية

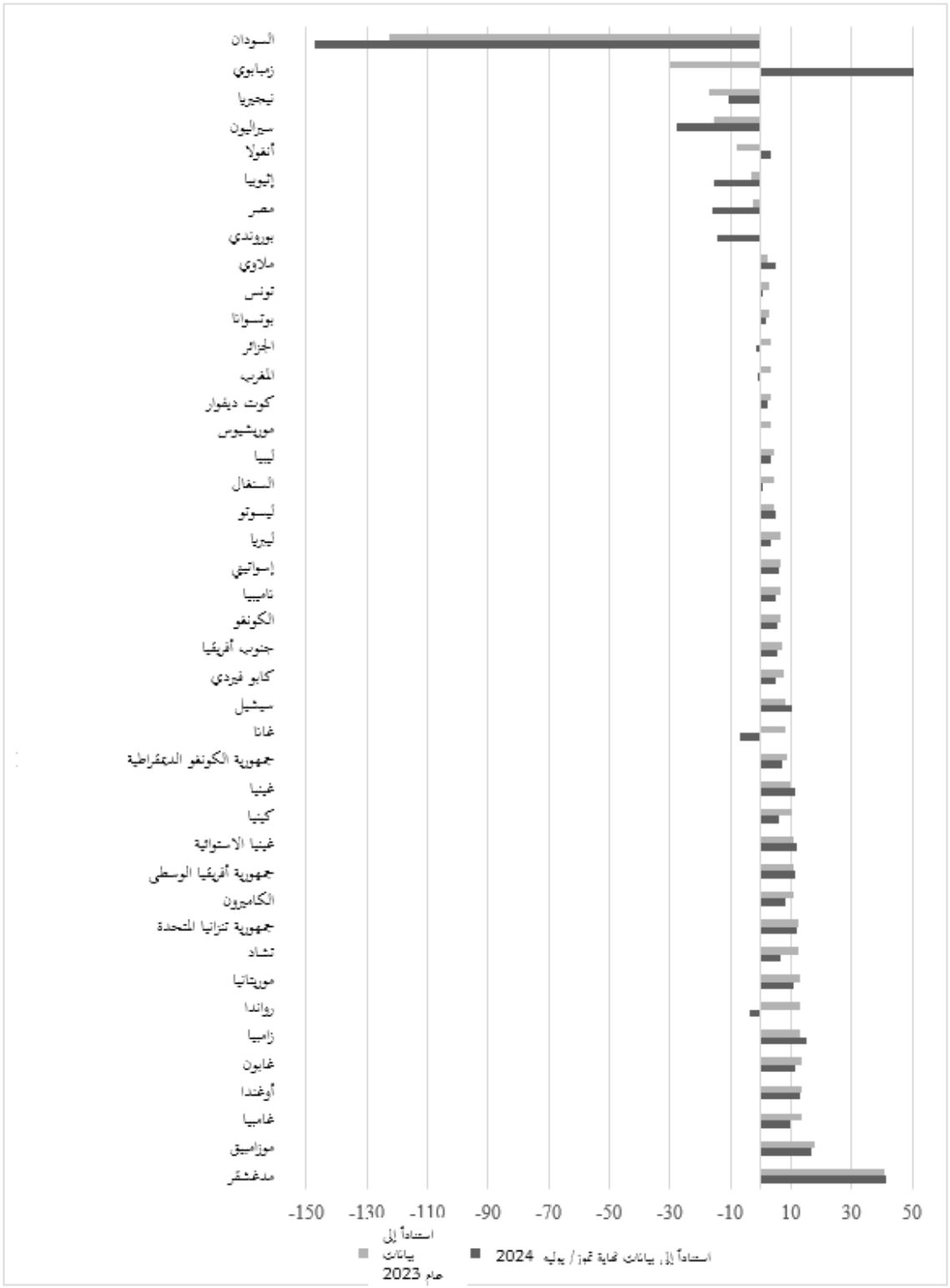

المصـــــدر: ECA calculations based on Oxford Economics, Oxford Economics Global Macroeconomic Data database. Available at https://data.oxfordeconomics.com/databanks (accessed in September 2024).

زاي- الأداء التجاري

١- هيمنة السلع الأولية على الصادرات الأفريقية

١٢- يختلف تكوين الصادرات اختلافًا كبيرًا بين البلدان الأفريقية، وذلك وفقا للمنحى التجاري السائد (انظر الشكل ٨). ولا تزال السلع الأولية، لا سيما الوقود، تهيمن على إجمالي الصادرات إلى البلدان خارج أفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصادرات الرئيسية بين البلدان الأفريقية تتمثل في السلع المصنعة، تليها المواد الغذائية. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنطوي على إمكانات هائلة للحد من اعتماد أفريقيا على السلع الأولية، حيث يُتوقع أن تُحدث هذه المنطقة تحولا في الاقتصادات الأفريقية وتنويع مصادر صادراتها وسبل نموها.[١٠] وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، سيتعين على البلدان تعزيز التحول الهيكلي لاقتصاداتها عن طريق التنويع بعيدًا عن المنتجات الأولية، التي تعتمد عليها، والتوجه نحو التصنيع والتكنولوجيا والخدمات الحديثة. ومن المتوقع أن يؤدي تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التجارة في أفريقيا بشكل كبير، وتصحيح وضع القارة في مشهد التجارة العالمية.

الشكل ٨:

صادرات أفريقيا، حسب القطاع، ٢٠١٩-٢٠٢٣

(المتوسطات القُطرية)

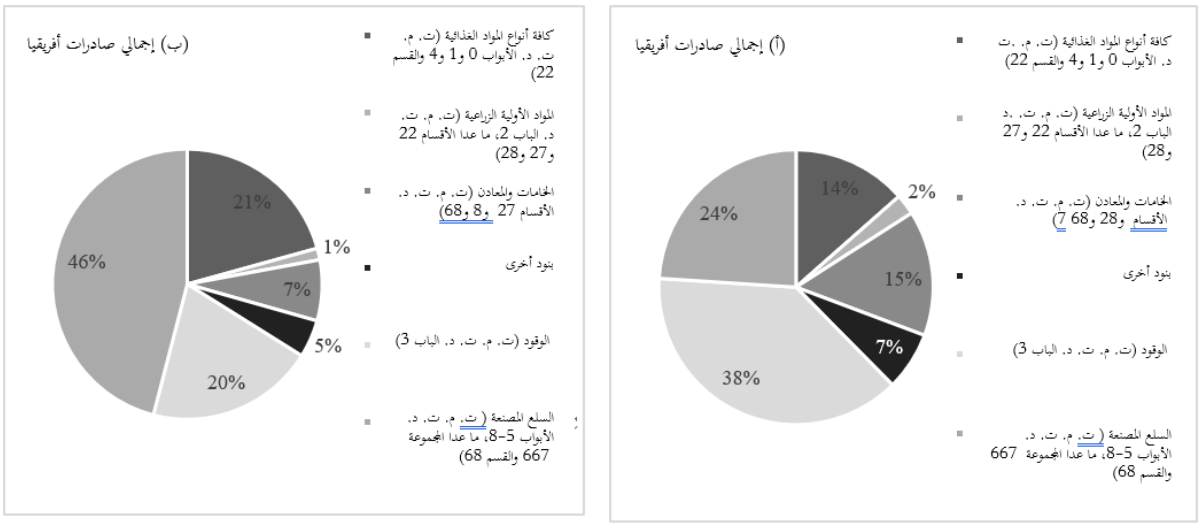

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, “Merchandise: total trade and share, annual”, UNCTADstat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal (accessed on 14 August 2024).

[١٠] Centre for International Prospective Studies and Information and ECA, *Africa's Trade and Green Transition: a Continentally Coordinated Approach* (forthcoming).

٢- تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتأثيراته

١٣- يمكن لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يؤدي إلى تحفيز النمو والحد من التقلبات، لأن بإمكانه الحد من ضعف الاقتصادات الأفريقية أمام الصدمات العالمية. ومثلما ذُكر أعلاه، يمكن للتجارة بين البلدان الأفريقية أن تدفع بعجلة التحول الهيكلي من خلال تعزيز التنويع والتصنيع. وتشير الأدلة إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تعزز التجارة بين البلدان الأفريقية بنحو ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥، حيث سيكون مصدّرو المنتجات المصنّعة، من قبيل الأغذية الزراعية، والمستحضرات الصيدلانية، والمواد الكيماوية وقطع غيار السيارات، فضلًا عن قطاعي السياحة والخدمات الصحية، أكبر المستفيدين. وسيؤدي تعزيز التكامل الإقليمي إلى زيادة حجم السوق وتقليل التعرض للصدمات، فيساعد بالتالي على تحسين التصنيفات الائتمانية، وهو ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاقتراض بالنسبة للحكومات الأفريقية.

١٤- وتعد التجارة والتكامل بين البلدان الأفريقية أمرين أساسيين لتعزيز الأمن الغذائي، لأنهما يؤديان إلى إيجاد روابط تحوُّطية بدلا من إنشاء الروابط وقت الحاجة إليها. وبالإضافة إلى تعزيز التجارة والاستثمار، يمكن للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يعزز الأمن الغذائي عن طريق التعاون في القطاع الزراعي، والمساهمة بالتالي في جعل إمدادات الأغذية في جميع أنحاء القارة أكثر استقرارًا وتوافُرًا. ويمكن للاتفاق أن يُحدث تحوّلا في النظم الغذائية عن طريق تقليص الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية بين البلدان الأفريقية، معزِّزا بذلك حركة المواد الغذائية عبر الحدود وميسِّرا الحصول عليها من البلدان التي لديها فوائض وتوزيعها على البلدان المحتاجة. وبالتشجيع على تطوير سلاسل قيمة إقليمية، سيسمح الاتفاق بزيادة عمليات التصنيع وإضافة القيمة داخل أفريقيا، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد سوق أكبر وأكثر تكاملًا للمنتجات الزراعية، وإلى زيادة الوصول إلى قاعدة أوسع من المستهلكين وتنويع إنتاج الأغذية.[١١] وتفيد تقديرات حديثة بأن تنفيذ الاتفاق سيزيد التجارة في الأغذية الزراعية بين البلدان الأفريقية بنحو ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥، مع حدوث الزيادات الأكبر في إنتاج الحليب ومنتجات الألبان، والأغذية المصنعة، والحبوب والمحاصيل والسكر.[١٢]

١٥- وبفضل النهوض بالتجارة داخل الصناعة الواحدة (تبادل المنتجات أو السلع المتشابهة ضمن نفس الصناعة بين البلدان أو المناطق)، يمكن للاتفاق أيضًا تعميق التكامل الإقليمي والمساهمة في زيادة التقارب بين البلدان الأفريقية، وبالتالي تيسير قيام الاتحاد النقدي في أفريقيا في نهاية المطاف. ومن شأن اعتماد عملة موحدة أن يعزز التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال تقليص تكاليف المعاملات، ووضع حد لتقلبات أسعار الصرف والتشجيع

(١١) IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: a tepid and pricey recovery* (Washington, D.C., 2024); Department of Economic and Social Affairs, "World economic situation and prospects 2024: mid-year update" (United Nations, 2025)

(١٢) Centre for International Prospective Studies and Information and ECA, *Africa's Trade and Green Transition*

على قيام سوق موحدة. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى التقارب، ومن ثم تعزيز التجارة، والمواءمة الدورية للسياسات الاقتصادية، وتيسير التوصل إلى سياسة نقدية إقليمية.[١٣] ويُعد نظام الدفع والتسوية الأفريقي (منصة مالية تدعم عمليات الدفع الفوري، والتمويل المسبق والتسوية الصافية) أحدث إنجاز نحو تحقيق التكامل المالي. ويشجع هذا النظام أيضًا على مواءمة البيئات القانونية والتنظيمية في جميع أنحاء القارة، ويساعد على دعم الهدف الأوسع نطاقًا المتمثل في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ويمكن لهذا النظام، عند تطبيقه بالكامل، أن يقلل من تكاليف تحويل العملات في أفريقيا بما يصل إلى ٥ مليارات دولار أمريكي سنويًّا.[١٤]

١٦- ورغم أن تركيز الاتفاق مُنصبٌّ على التجارة، يُعتقد أنه سيعزز التنمية الصناعية من خلال التنويع وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ويمكن للاتفاق، بالنظر إلى الاهتمام الذي أثاره على الصعيد السياسي بين القادة والشركاء الإنمائيين، أن يؤدي دورًا حيويًّا في سياق سعي أفريقيا إلى مواجهة التحديات التي لا تقتصر على التجارة فحسب، بل تشمل أيضًا السياسة الصناعية. فهو يتيح للقارة فرصة العودة إلى التنمية الصناعية بوصفها أداة لتعزيز التنويع التجاري والتصنيع. وفي سبيل تحقيق ذلك، سيكون لزامًا على أفريقيا اعتمادُ أدوات جديدة في مجال السياسة الصناعية وتطبيق الأدوات الحالية بفعالية في ظل الصدمات الاقتصادية الراهنة، وتقلبات التضخم، والتوترات الجيوسياسية. ولكي يتحقق النمو، لا بد من اعتماد سياسات صناعية قادرة على استحداث فرص عمل عالية الجودة ويمكن تكييفها باستمرار مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، بما في ذلك استجابةً لتغير المناخ، والأوبئة والتطورات التكنولوجية المتجددة.[١٥] ويتيح الاتفاق أيضا فرصةً كبيرةً للبلدان لتعزيز النمو، والحد من الفقر، وتوسيع نطاق الشمول الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن تنفيذه، في جميع أنحاء أفريقيا، يمكن أن ينتشل ٣٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع، ويعزز دخل نحو ٦٨ مليون آخرين. ويمكن كذلك أن يزيد صادرات أفريقيا بمقدار ٥٦٠ مليار دولار أمريكي، معظمها في مجال التصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية.[١٦]

حاء- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المجالات الجديدة

١٧- لقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفاضا طفيفا في عام ٢٠٢٣، وذلك بنسبة ٢ في المائة، لتبلغ ١,٣ تريليون دولار. وعَكَس ذلك تراجع رغبة

(١٣) ECA, “Concept note on single currency and fintech to boost intra Africa trade and enhance AfCFTA implementation”, paper presented at the third round table on equity and fairness in boosting intra-African trade under the African Continental Free Trade Agreement, Dakar, 23 and 24 August 2021.

(١٤) Zainab Usman and Alexander Csanadi, “Latest milestone for the African Continental Free Trade Area: the Pan-African Payment and Settlement System”, Carnegie Endowment for International Peace, 7 February 2022.

(١٥) ECA, *Economic Report on Africa 2014*: *Dynamic Industrial Policy in Africa* (Addis Ababa, 2014).

(١٦) ECA, “With the right policies, the AfCFTA can drive Africa’s industrialization”, 25 November 2022

المستثمرين بسبب النزاعات الجيوسياسية، والتوترات في مجال التجارة والشروط المالية الصارمة. وما يعكس هذه الاتجاهات العالمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا انخفضت بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٢٣، إلى ٥٣ مليار دولار أمريكي (انظر الشكل ٩). ورغم انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حققت بعض البلدان زيادة في التدفقات الواردة إليها. وعلى سبيل المثال، زادت ناميبيا من التدفقات الواردة إليها بنسبة ١١٩ في المائة، ونيجيريا بنسبة ١٠٩ في المائة. ولا يزال المستثمرون الأوروبيون يهيمنون على أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، حيث حافظت مملكة هولندا (١٠٩ مليار دولار أمريكي) وفرنسا (٥٨ مليار دولار أمريكي) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤٦ مليار دولار أمريكي) على مواقعها في صدارة الترتيب في عام ٢٠٢٣. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية كذلك ضمن المستثمرين الرئيسيين (٤٦ مليار دولار من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٣).[١٧]

١٨- وزادت دول مجلس التعاون الخليجي استثماراتها في أفريقيا في السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت قيمة إعلانات مشاريعها الجديدة في أفريقيا إلى ٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وظلت مرتفعة، إذ بلغت ٥٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. وتمثل هذه الأرقام قفزة هائلة مقارنةً بالسنوات السابقة، حيث تراوحت الإعلانات خلال السنوات العشر السابقة بين ٤ و١٧ مليار دولار أمريكي. وكانت هذه الطفرة في الاستثمارات نتيجةً للتوجه الاستراتيجي لهذه الدول الغنية بالنفط نحو التنويع بعيدًا عن الهيدروكربونات، وعلى الأخص في مشاريع الهيدروجين الأخضر وغيرها من مشاريع الطاقة المتجددة، وكذلك في مراكز البيانات.[١٨]

(١٧) *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government* (UNCTAD/WIR/2024), chap. I.

(١٨) Alex Irwin-Hunt, "FDI into Africa from GCC hits new heights", Financial Times, 12 February 2024.

الشكل ٩:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٠١-٢٠٢٢

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

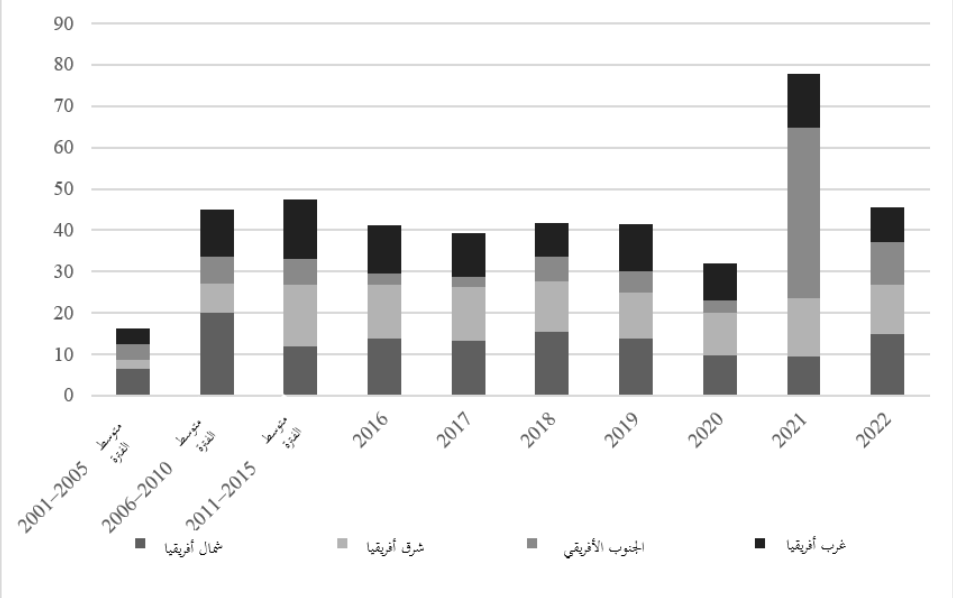

المصدر: *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government* (UNCTAD/WIR/2024)

ملاحظة: الطفرة التي حدثت في عام ٢٠٢١، عندما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذروتها بقيمة ٨٣ مليار دولار أمريكي، تأثرت بشكل كبير بصفقة واحدة بين شركات في جنوب أفريقيا تتعلق بعملية كبيرة لإعادة تشكيل الشركات عن طريق الاندماج والاستحواذ.

١٩- أما في قطاع الخدمات وفي صناعاتٍ تحويلية مختارة، فإن حصة الاستثمارات بين البلدان الأفريقية أعلى من حصة الصناعات التحويلية القائمة على الموارد (١٣ في المائة)، وإن كانت بنسبة ٢٠ في المائة المتواضعة.[١٩] ويُظهر هذا الاتجاه أن المستثمرين الأفريقيين يغتنمون الفرص التي تتيحها الطفرة المتوقعة في الطلب على الخدمات والسلع المصنعة في جميع أنحاء القارة، مساهمين بذلك في تنويع الاقتصادات الأفريقية. ويمكن أن يؤدي تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إطلاق العنان أكثر لتدفقات الاستثمار بين البلدان الأفريقية، وذلك بتبسيط قوانين الاستثمار، وتوفير خدمات الحماية والتيسير على المستوى القاري، وإزالة العقبات التي تعترض تدفقات رؤوس الأموال.[٢٠]

[١٩] *World Investment Report 2024*, chap. I.

[٢٠] ECA, “Towards a common investment area in the African Continental Free Trade Area”, 7 December 2021.

ثانيًا- التطورات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا

ألف- الانخفاض المتواصل في مستوى الفقر، وإن كان قد تباطأ بسبب الجائحة

٢٠- لقد انخفض معدل الفقر المدقع في أفريقيا، بما يتماشى مع الاتجاه العالمي النزولي، لكنه ظل مرتفعا في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا تقريبا في عام ٢٠٢٤، باستثناء شمال أفريقيا (انظر الشكل ١٠). وكان مستوى الفقر المدقع الأعلى في شرق وجنوب أفريقيا. ونظرا للأزمات الأخيرة المتعددة والمتداخلة، بالإضافة إلى النمو السكاني، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا إلى حوالي ٤٦٨ مليون شخص، مرتفعا من ٢٨٥ مليون شخص في عام ١٩٩٠ (انظر الشكل ١١).

الشكل ١٠:

نسبة عدد الأشخاص الذي يعيشون في فقر مدقع، حسب المنطقة دون الإقليمية وحسب السنة

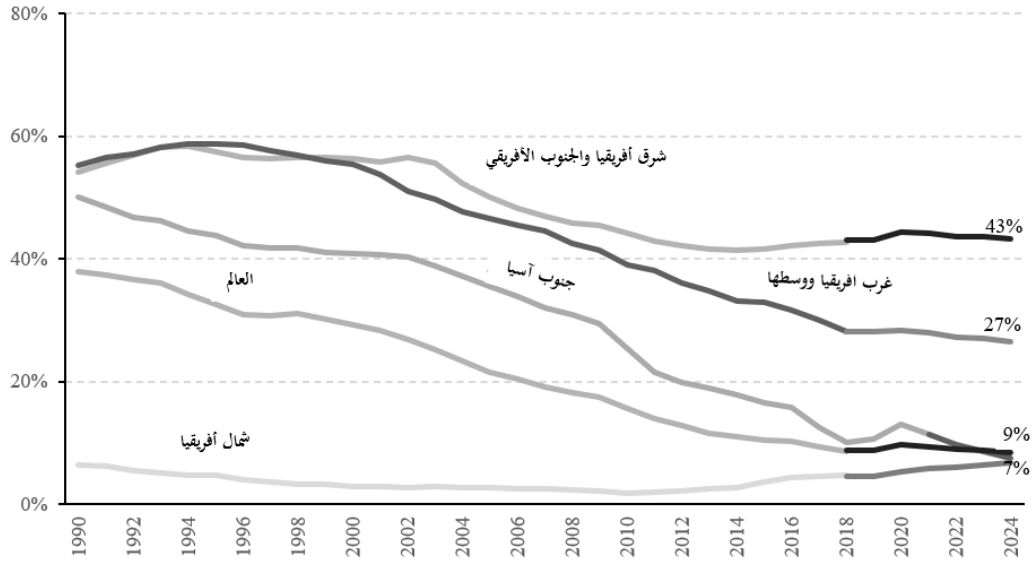

المصدر: Compiled by ECA using data from World Bank, "Poverty and Inequality Platform". Available at https://pip.worldbank.org/home (accessed on 6 February 2025).

ملحوظة: الخطوط المنقَّطة تشير إلى التوقعات.

الشكل ١١:

عدد الأشخاص في أفريقيا الذين يعيشون في فقر مدقع (دخل أقل من ٢,١٥ دولار للشخص الواحد في اليوم)

(ملايين الأشخاص)

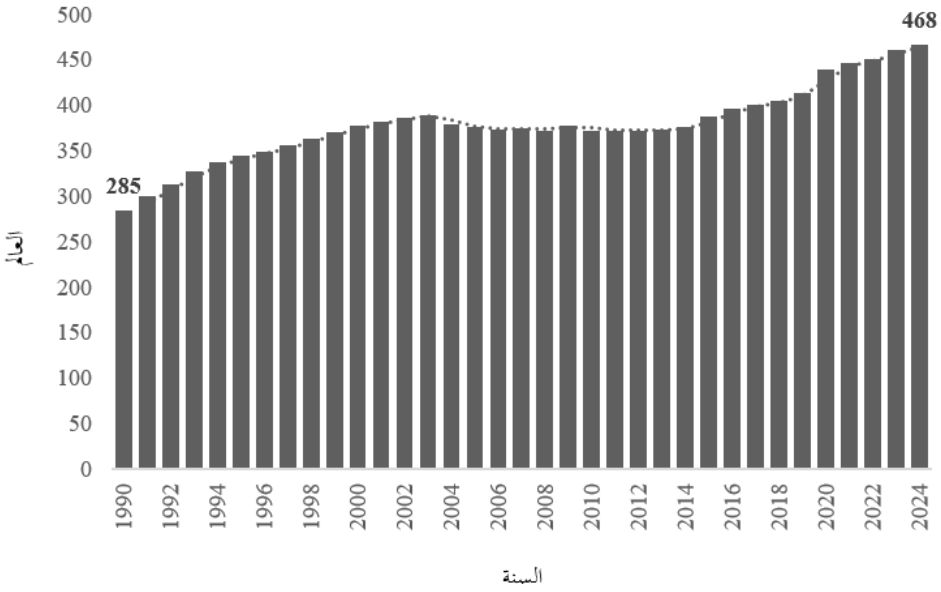

المصدر Compiled by ECA using data from World Bank, “Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population)”, Poverty and Inequality Platform. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.NAHC (accessed on 23 January 2025).

٢١- وتتركز نحو ٥٥ في المئة من حالات الفقر العالمي في أفريقيا، حيث تقع ٢٣ من البلدان الثماني والعشرين التي يعيش فيها أكثر من ٣٠ في المائة من السكان في فقر.[٢١] ويتركز قدر كبير من هذا الفقر المدقع في أقل البلدان نموا، حيث خلفت الصراعات والجفاف والفيضانات والأزمات الأخرى خسائر فادحة. وعلى النقيض من ذلك، في أربعة من البلدان ذات الدخل الأعلى في أفريقيا (الجزائر وموريشيوس وتونس وسيشل)، يُصنف أقل من واحد في المائة من السكان على أنهم فقراء جدا. وتسير هذه البلدان على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. أما في السنغال وغابون وكابو فيردي والمغرب ومصر وموريتانيا، فإن معدل الفقر أقل من ١٠ في المائة.

باء- لا تزال العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة تشكل تحديا

٢٢- أفريقيا هي المنطقة التي توجد فيها ثاني أكبر حصة من البطالة بين الإناث في العالم، وذلك بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي كذلك المنطقة التي تسجل أعلى نسبة بطالة بين الذكور (انظر الشكل ١٢). وتوجد في بعض المناطق دون الإقليمية في أفريقيا أدنى المعدلات من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم، وتستأثر شمال أفريقيا بأدنى

(٢١) ECA/RFSD/2024/5/Rev.1

معدل في هذا الصدد. ورغم انخفاض مستوى الفقر بين العاملين في جميع أنحاء العالم، إلا أنه ارتفع في أفريقيا، حيث يعيش أكثر من ١٤٥ مليون عامل (أو ٢٩ في المائة من السكان العاملين) في المنطقة في فقر مدقع. ويعيش حوالي ثلاثة أرباع هؤلاء العمال في وسط أفريقيا (٤٣ في المائة من السكان العاملين) وفي شرق أفريقيا (٣٨ في المائة). وفي المقابل، سجلت منطقتا الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا أدنى معدَّلين في ما يخص العمال الفقراء، حيث بلغت النسبة فيهما ١٠ في المائة و٥ في المائة على التوالي.

الشكل ١٢:

معدل البطالة في أفريقيا، حسب نوع الجنس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤

(نسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة)

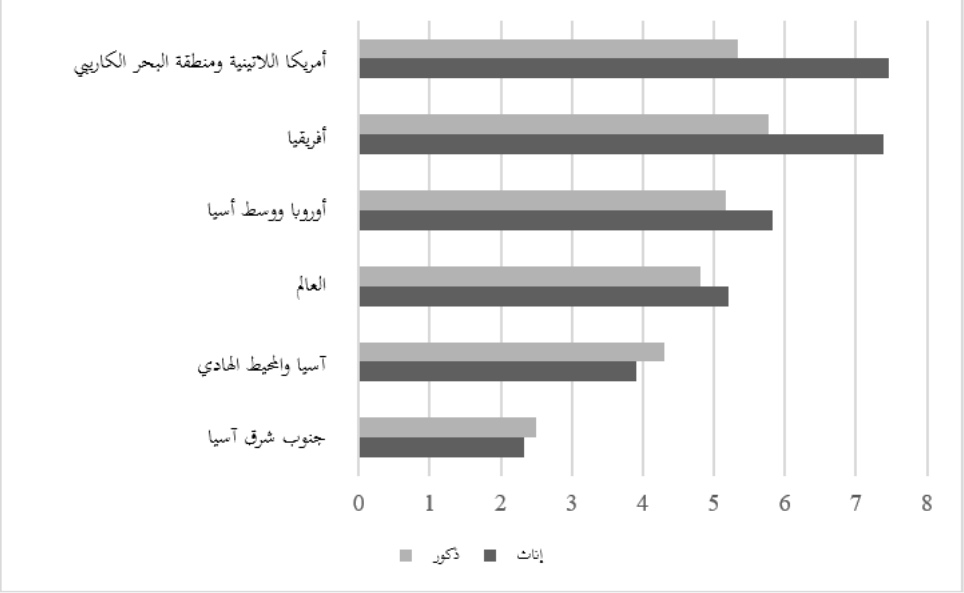

المصدر: International Labour Organization, “Unemployment by sex and age -- ILO modelled estimates, Nov. 2024 (thousands) – Annual”, ILOSTAT Data Explorer. Available at https://rshiny.ilo.org/dataexplorer34/?segment=indicator&id=UNE_2EAP_SEX_AGE_RT_A (accessed in August 2024).

٢٣- وأفريقيا هي موطن القوة العاملة الأصغر سنا في العالم، بيد أن حوالي ٧٦ مليون شاب في أفريقيا لا يزاولون عملا أو دراسة أو تدريبا، بسبب نقص فرص العمل للشباب. ونسبة هذه الفئة من الشباب مرتفعة للغاية في غرب أفريقيا وشرقها، وبدرجة أقل في وسط أفريقيا.

٢٤- وقد أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في البعد الاجتماعي، ولكن لا تزال هناك فجوات جنسانية جوهرية لصالح الذكور، لا سيما من حيث المشاركة في الاقتصاد وفي الحياة السياسية والعامة. ولا تزال المعايير الثقافية، والقوالب النمطية الجنسانية، والتمييز في العمل، والفجوة الرقمية بين الجنسين وفجوة المهارات الرقمية تحُول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ولكي تتمكن أفريقيا من تسريع وتيرة تقدمها نحو تحقيق المساواة بين

الجنسين، فهي في حاجة إلى تعزيز إدماج النساء والفتيات في التعليم؛ وتحسين فرص التدريب والعمل للمرأة وذلك بإعلاء صوت المرأة، وتعزيز دورها القيادي وتمتعها بحقوقها في القطاعين العام والخاص؛ وتشجيع سبل وصولها إلى التكنولوجيا المالية والقروض؛ ومعالجة التحديات الأخرى المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ثالثا- المخاطر وأوجه عدم اليقين التي تواجه النمو

ألف- مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي

٢٥- رغم ما سجلته أفريقيا من انتعاش مشجع في النمو في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، إلا أنها لا تزال تواجه تهديدات جسيمة لنموها على المديين القصير والمتوسط بسبب مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي المتصلة باستقرار الأسعار، والسلامة المالية والأوضاع المالية إزاء الخارج. ولا تزال معدلات التضخم عند رقمين في العديد من البلدان، وهو ما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية. ويشهد العجز المالي ومستويات الديون ارتفاعا نسبيا، وتزداد أعباء خدمة الديون وطأة، الأمر الذي يقلل من الموارد المتاحة لتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تجد البلدان مشقة في الحصول على تمويلٍ للتنمية بسبب استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الدولية. وقد أصبح تنفيذ الإصلاحات أكثر صعوبة بسبب الهشاشة السياسية الناجمة عن النزاعات والانقلابات، لا سيما في بلدان الساحل. وتبدو هذه التحديات أكبر في البلدان ذات الدخل المتوسط، التي بقيت حبيسة 'فخ الدخل المتوسط' ومحدودية فرص الحصول على تمويلٍ ميسَّر. وتحتاج هذه البلدان إلى استثمارات كبيرة للحفاظ على وضعها بوصفها دولا متوسطة الدخل، إلا أنها مكبّلة بسبب محدودية فرص الحصول على تمويل ميسَّر. ويمكن لأدوات التمويل الابتكارية، مثل السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، والسندات المرتبطة بالاستدامة، والتمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تؤدي دورا حاسما في هذا الصدد، لا سيما بسبب قدرتها على حشد رأس المال الخاص واستقطاب الاستثمارات العالمية.

باء- آثار تغير المناخ

٢٦- رغم أن أفريقيا تنتج أقل من ١٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، إلا أنها تتأثر على نحو غير متناسب بآثار تغير المناخ، فضلا عن أنها القارة الأقل تجهيزا للتخفيف من آثاره السلبية. وتشهد المنطقة، على نحو متزايد، ظواهر مناخية متكررة وقاسية، ومنها الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر، والأمطار الغزيرة، والأعاصير المدارية، وهو ما يهدد تنوعها البيولوجي وأمنها الغذائي وسبل عيش سكانها تهديدا خطيرا. وينطوي تغير المناخ في أفريقيا على عواقب اقتصادية وخيمة، إذ يمكن للمخاطر المرتبطة به أن تقوض عقودا من التنمية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة.

٢٧- وتعد التكلفة الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ في أفريقيا باهظة فعلا. وتشير التقديرات إلى أن العبء المالي السنوي لهذه الكوارث يتراوح بين ٧ مليارات دولار و١٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يبلغ ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. وستؤدي هذه التكاليف المتصاعدة إلى استنزاف المزيد من الموارد التي كان من الممكن توجيهها نحو التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.[٢٢]

جيم- المخاطر المحدقة بالقطاع الزراعي

٢٨- تتسم الزراعة، التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوظف نسبة كبيرة من السكان في العديد من البلدان الأفريقية، بهشاشة شديدة إزاء تقلبات المناخ. ومن المتوقع أن تؤدي كل درجة ترتفع بها الحرارة عن المستويات التاريخية إلى انخفاض في إنتاجية المحاصيل بنسبة ٥ في المئة. ومن ثم فإن بناء القدرة على الصمود أمر ملح، لأن الدراسات تشير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين قد يؤدي إلى خفض المحاصيل بنسبة تصل إلى الخُمس. وفضلا عن ذلك فإن هطول الأمطار غير المنتظم قد يؤدي إلى الجفاف والمجاعة.[٢٣]

٢٩- ومن شأن الارتفاع المتكرر لدرجات الحرارة أن يؤثر أيضا على الإنتاج الزراعي بتسبُّبه في انتشار آفات المحاصيل وأمراضها، وهو ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة ويزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يُفاقِم بدوره مواطن الضعف الاقتصادية، ويهدد سبل عيش الملايين من الناس، ويرفع معدلات الفقر وانعدام المساواة في جميع أنحاء المنطقة.

٣٠- ويؤثر تغير المناخ أيضا على قطاع التجارة في أفريقيا، لا سيما في أجزاء القارة التي تعتمد على صادرات المنتجات الزراعية والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى. ويمكن أن تؤدي تقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وهي التقلبات التي تتسبب فيها اضطرابات الإمدادات الناجمة عن المناخ، إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. فبدون القيام باستثمارات كبيرة في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وبدون تنويع اقتصادي، سيكون الاستقرار الاقتصادي للقارة عُرضة للخطر.

دال- الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة

٣١- تعد الصين أكبر شريك تجاري ثنائي لأفريقيا (بلغت قيمة المبادلات ٢٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣) وأحد أكبر المساهمين في تمويل التنمية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإن أي شيء يحدث للصين سيخلِّف بالتبعية آثارا على أفريقيا. وفي عام ٢٠١٩ أشارت التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢١، يمكن أن تؤدي التوترات التجارية إلى خفض

(٢٢) ECA, *Economic Report on Africa 2023: Building Africa's Resilience to Global Economic Shocks* (Addis Ababa, 2023)

(٢٣) World Bank, "Climate-smart agriculture: successes in Africa" (Washington, D.C., 2016)

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥ في المائة في البلدان كثيفة الاعتماد على الموارد في أفريقيا وبنسبة ١,٩ في المائة في البلدان المصدرة للنفط.[٢٤] وبالنظر إلى استمرار آثار الأزمات المتعددة التي ضربت القارة، يمكن أن يكون حجم هذه الخسائر أعلى بكثير في ظل الظروف الاقتصادية الحالية في أفريقيا. وقد تؤدي الحرب التجارية إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية وتراجع الطلب الصيني على الواردات من أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم أوجه الضعف الاقتصادي التي تواجهها أفريقيا.

رابعا –الاستنتاجات وتوصيات بشأن السياسة العامة

٣٢- تواجه البلدان الأفريقية تزايدا في احتياجاتها إلى التمويل في ظل تباطؤ النمو، ومحدودية خيارات التمويل، وارتفاع تكاليف الاقتراض. ونتيجة لذلك، تحتاج الحكومات إلى ضبط أوضاعها المالية والعمل في الوقت ذاته على زيادة إيراداتها دون إحداث تأثير سلبي على اقتصاداتها أو على مواطنيها. ولدعم النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، ينبغي لها أن تمنح الأولوية لزيادة الإيرادات بدل خفض النفقات الأساسية، وينبغي لها أيضا أن تسعى إلى جعل نفقاتها أكثر كفاءة. وتشمل الاستراتيجيات التي قد تعتمدها لزيادة إيراداتها توسيعَ القاعدة الضريبية باستهداف القطاعات التي يصعب فرض الضرائب عليها، وتعزيزَ كفاءة الإدارة الضريبية وفعاليتها عن طريق تحسين الامتثال والاستعانة بالتكنولوجيات الرقمية، ومعالجةَ التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادةَ من مصادر الإيرادات غير الضريبية، التي لا تزال في الغالب الأعم غير مستغلة من قبل العديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على عدد من البلدان أن تحد من مواطن ضعفها الكبيرة المتعلقة بالديون، الناجمة عن ارتفاع مستويات مديونيتها، ويتعين عليها أيضا التعجيل بعملية إعادة هيكلة الديون من خلال 'الإطار المشترك لمعالجة الديون' بما يتجاوز 'مبادرة تعليق خدمة الديون'.

٣٣- ومن المفروض أن تمنح مساهمة المبادلات التجارية الأفريقية المحدودة والمتناقصة في نمو المنطقة، وتباطؤ النمو في الصين، والتوترات التجارية العالمية، وتصاعد النزعة الحمائية، البلدانَ الأفريقية حافزا للتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن شأن ما ينجم عن ذلك من زيادة في التجارة بين البلدان الأفريقية أن يعزز التنويع الاقتصادي والتصنيع، ومن ثم النمو. ومن شأن ذلك أيضا أن يقلل إلى حد كبير من هشاشة الاقتصادات الأفريقية إزاء الصدمات العالمية.

٣٤- ويمكن أن تؤدي زيادة التكامل التجاري الإقليمي في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز توافر الأغذية وتيسير الحصول عليها بتكلفة تكون في المتناول. ولما كانت أسعار المواد الغذائية تساهم مساهمة كبيرة في سِلال التضخم في معظم البلدان، فإن إمكانية الحصول على الغذاء بأسعار معقولة يمكن أن تعمل على استقرار

(٢٤) Bhaso Ndzendze, "Impact of the US-China Trade War on Africa's Development Agenda", presentation made at the Africa-China Think Tanks Forum, Lusaka, May 2019

الضغوط التضخمية أو تقليصها. ويمكن للاتفاق أيضا أن يفتح أسواقا جديدة للمزارعين والشركات الزراعية ويعزز شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة في جميع أنحاء أفريقيا، الأمر الذي يعزز تبادل المعرفة، والمنافسة، والإنتاجية.[٢٥]

٣٥- وبالنظر إلى وجود ما يشير إلى انحسار الضغوط التضخمية في معظم البلدان الأفريقية، فإنه يمكن للبلدان التي بقي فيها التضخم دون النطاق المستهدف لديها أو ضمن حدود هذا النطاق أن تفكر في إمكانية خفض أسعار الفائدة الأساسية لتعزيز الاستثمار الخاص. ويتعين على البلدان التي لا تزال معدلات التضخم لديها مرتفعة أن تعمل على تشديد سياستها النقدية إلى أن تتبدى بوادر انحسار الضغوط التضخمية.

٣٦- ويوجد في أفريقيا أعلى معدل للعمالة غير الرسمية، لا سيما في القطاع الزراعي المنخفض الإنتاجية، وهو قطاع شديد الهشاشة إزاء تغير المناخ. وهناك حاجة إلى تنسيق إقليمي أفضل، ودعم أكبر للقطاع العام، وشبكات أمان أوسع نطاقا، وحلول رقمية ابتكارية لمعالجة آثار تغير المناخ، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وإيجاد فرص عمل رسمية، والحد من العمالة غير الرسمية. وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة فريدة للتصدي لهذه التحديات من خلال تعزيز تكامل الأسواق وزيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية.

٣٧- ويعد نمو قطاع الخدمات والاقتصاد غير الرسمي أمرا محوريا في التوسع الحضري، لأنه سيوفر فرصا للعمل تمس الحاجة إليها. غير أن التوسع الحضري السريع يؤدي أيضا إلى تحديات كبيرة، منها العجز في البنية التحية، والتدهور البيئي، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتضخم الاقتصاد غير الرسمي، لا سيما في مجال الخدمات. وللتصدي لهذه التحديات، يتعين على البلدان اعتماد استجابات فعالة في مجال السياسات من خلال التنمية الحضرية المستدامة، وتحسين الحوكمة، والتخطيط الحضري الشامل. وثمة مبادرات مثل الخطة الحضرية لأفريقيا التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ويجري في إطارها تنسيق التوسع الحضري مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، مثل أهداف التنمية المستدامة، ومثل تطلعات وأهداف وغايات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'إفريقيا التي نصبو إليها'، وهي مبادرات تشكلُ أدوات فعالة لتعزيز النمو الحضري الشامل، والاستدامة البيئية وتحسين الحوكمة، وبهذا يمكن للتوسع الحضري أن يساهم بشكل إيجابي في إحداث التحوّل المنشود في القارة.

٣٨- ولكي يتسنى لأفريقيا الاستجابة للموجة الحالية من السياسات الصناعية الجديدة التي يجري اعتمادها على الصعيد العالمي واستغلال الإمكانات التي تنطوي عليها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فهي في حاجة إلى اعتماد سياسات صناعية جديدة تُراعَى فيها السياسات المناخية، والممارسات المتجددة، والاستراتيجيات الرامية إلى خفض انبعاثات

(٢٥) Centre for International Prospective Studies and Information and ECA, Africa's Trade and Green Transition

الكربون، والسياسات والاستراتيجيات في مجال التكنولوجيا الرقمية الرائدة. وينبغي اعتماد هذه السياسات الصناعية بطريقة لا تفضي إلى فقدان المكاسب المتأتية من الانفتاح التجاري، ولا إلى تقويض الأهداف الأساسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتمثلة في تعزيز التجارة، بل تفضي إلى دعم تحقيق تقارب فعال بين سياسات البلدان في مجالي الاقتصاد الكلي والتجارة.